إفريقيا التى نريد

جهود مصرية.. وشراكة لمكافحة الفساد فى القارة السمراء

القاضية/أمل عمار
رئيس الاستئناف - مساعد وزير العدل
عضو المجلس الإستشاري للإتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد

شـهدت العلاقـات المصريـة الإفريقيـة عمقـاً جديـداً عقـب ثـورة ٣٠ يونيـو ٢٠١٣ وتولـى الرئيـس/ عبـد الفتـاح السيسـى رئاسـة الجمهوريـة فـى يونيـو ٢٠١٤، وكان لمكافحـة الفسـاد اهتمـام خـاص مـن جانبـه علـى المسـتويين الوطنـى والإقليمـى.
فـى ينايـر ٢٠١٧، وعلـى هامـش قمـة أديـس أبابـا وقـع سـيادة الرئيـس علـى اتفاقيـة الاتحـاد الإفريقـى لمنـع ومكافحـة الفسـاد والتـى تـم التصديـق عليهـا فـى يوليـو ٢٠١٧، وتعـد تلـك الاتفاقيـة الوثيقـة القانونيـة الأساسـية للقـارة الإفريقيـة بشـأن التصـدى للفسـاد وتعزيـز الشـفافية والمسـاءلة فـى أنحـاء القـارة، وقـد تبنـت الـدول الأعضـاء فـى الاتحـاد الإفريقـى هـذه الاتفاقيـة خـلال الـدورة العاديـة الثانيـة لمؤتمـر رؤسـاء الـدول والحكومـات الـذى انعقـد فـى مابوتـو - موزمبيـق فـى ١١ يوليـو ٢٠٠٣ والتـى دخلـت حيـز النفـاذ فـى ٥ أغسـطس ٢٠٠٦ بعـد ٣٠ يومـاً مـن إيـداع صـك التصديـق للدولـة الخامسـة عشـرة، وحتـى تاريخـه وقعـت علـى الاتفاقيـة ٤٩ دولـة وصدقـت عليهـا ٤٥ دولـة بمـا يعـادل أكثـر مـن ٨٠% مـن الـدول الأعضـاء بالاتحـاد الإفريقـى وعددهـا ٥٥ دولـة.

وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة فى إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة سواء فى القطاع الخاص أو القطاع العام.

فضلاً عن تعزيز وتنظيم التعاون بين الدول الأطراف بغرض ضمان فاعلية الإجراءات الخاصة بمنع جرائم الفساد والمعاقبة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بإزالة العقبات التى تحول دون التمتع بهذه الحقوق، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى توفير الظروف المناسبة نحو تعزيز سبل الشفافية والمساءلة وإدارة الشئون العامة.

وفى أواخر عام ٢٠١٧ أنشئت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وهى أكاديمية متخصصة تتبع رئيس هيئة الرقابة الإدارية وتعتبر أحد قطاعات الهيئة المعنية بتقديم الخدمات المعرفية والعلمية والتدريبية للمجتمع المصرى والإقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه والمجالات ذات الصلة عن طريق عقد الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات المعنية بنشر قيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد وسبل منعه ونظم الحوكمة والمراجعة والتدقيق الداخلى وغيرها من البرامج التخصصية.

وفى عام ٢٠١٩ وفى إطار رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى نظمت هيئة الرقابة الإدارية المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بشرم الشيخ بمبادرة مصرية تعكس الاهتمام بالتعاون فى نقل الخبرات للأشقاء الأفارقة فى هذا المجال الذى حققت فيه مصر إنجازات ملموسة.

وتناول المنتدى موضوعات تتعلق باستعراض التجربة المصرية فى مكافحة الفساد وكذا الجهود الوطنية لعدد من الدول الإفريقية تنفيذاً للالتزامات القارية بالإضافة إلى عرض الرؤى والجهود القارية لمكافحة الفساد وتنمية وتعزيز القدرات للعاملين بجهات

AACF
THE AFRICAN ANTI-CORRUPTION FORUM
Combatting Corruption
A Sustainable Path to Africa's Transformation

المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بمدينة شرم الشيخ الذى نظمته هيئة الرقابة الإدارية

مكافحة الفساد ودور الإعلام والتوعية المجتمعية فى مختلف أوجه مكافحة الفساد ودور مكافحة الفساد فى تحقيق التنمية ودعم التنسيق الحكومى الإفريقى فى هذا المجال.

هذا وقد شارك بالمنتدى أكثر من ٢٠٠ مسئول إفريقى رفيع المستوى من وزراء العدل والداخلية ورؤساء هيئات مكافحة الفساد وأجهزة المحاسبات والكسب غير المشروع فى الدول الإفريقية، فضلاً عن مشاركة المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد، ووفقاً لنص المادة ٢٢/٥/أ من اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع ومكافحة الفساد أنشئ المجلس الاستشارى لمكافحة الفساد والتى تقتضى قواعده الاجرائية بإناطته بالعديد من المهام والتى تتمثل فى:

- تعزيز وتشجيع تبنى وتطبيق تدابير مكافحة الفساد فى القارة.
- جمع وتوثيق المعلومات حول طبيعة ونطاق الفساد والجرائم ذات الصلة فى إفريقيا.
- وضع منهجيات لتحليل طبيعة ومدى الفساد فى إفريقيا، ونشر المعلومات وتوعية الجمهور بالآثار السلبية للفساد والجرائم ذات الصلة.
- تقديم المشورة للحكومات حول كيفية التعامل مع آفة الفساد والجرائم ذات الصلة فى ولايتها القضائية المحلية.
- جمع المعلومات وتحليل سلوك وتصرفات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة فى إفريقيا ونشر هذه المعلومات على السلطات الوطنية المعنية بموجب المادة ١٨ (١) من الاتفاقية.
- وضع وتعزيز اعتماد مدونات قواعد سلوك منسقة للموظفين العموميين.

قامت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بتقديم منحة تدريبية للسادة أعضاء المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد وعدد من المنح التدريبية للكوادر الإفريقية العاملة فى مجال الوقاية من الفساد وصل لعدد ٢٥٠ متدرباً من مختلف أنحاء القارة السمراء.

فى عام ٢٠١٩ وفى إطار رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى نظمت هيئة الرقابة الإدارية المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بشرم الشيخ بمبادرة مصرية تعكس الاهتمام بالتعاون فى نقل الخبرات للأشقاء الأفارقة فى هذا المجال الذى حققت فيه مصر إنجازات ملموسة

- بناء شراكات مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجتمع المدنى الإفريقى، والمنظمات الحكومية، والمنظمات الحكومية المشتركة، والمنظمات غير الحكومية لتيسير الحوار فى مجال مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة.
- تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذى على أساس منتظم عن التقدم الذى تحرزه كل دولة طرف فى الامتثال لأحكام هذه الاتفاقية.
- أداء أى مهمة أخرى تتعلق بالفساد والجرائم ذات الصلة التى قد تسند إليها من قبل أجهزة صنع سياسة الاتحاد الإفريقى، ويتألف المجلس من أحد عشر عضواً ترشحهم الدول الأطراف من قائمة من الخبراء يتم انتخابهم وتعيينهم من قبل المجلس التنفيذى للاتحاد الإفريقى وذلك لمدة عامين قابلة للتجديد بانتخابات جديدة، هذا وقد فازت مصر خلال عام ٢٠١٨ لأول مرة بعضوية المجلس بإجمالى ٥٤ صوتاً من ٥٥ إجمالى عدد الأعضاء بالاتحاد عن اقليم الشمال فضلاً عن دولة الجزائر، كما فازت عام ٢٠١٩ بالإجماع بمنصب نائب رئيس المجلس مع تجديد الولاية لمدة جديدة.

وهو الأمر الذى إن دل فإنما يدل على ما لمصر من ثقل كبير داخل الاتحاد الإفريقى.

وكان لعام ٢٠١٨ أهمية كبيرة لكونه عام إفريقيا لمكافحة الفساد والذى كان يهدف إلى:

- تقييم التقدم المحرز فى مكافحة الفساد، واعتماد أفضل الممارسات منذ دخول اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع الفساد ومكافحته حيز التنفيذ.

- زيادة المساحة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأشكال الجديدة للاتصالات، لمشاركة المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى مكافحة الفساد فى إفريقيا.
- تقييم مستوى التصديق على الصكوك الإقليمية والقارية والدولية ذات الصلة التى لها تأثير مباشر على مكافحة الفساد على المستوى الوطنى، وإدماجها وتنفيذها، وتشجيع الدول الأعضاء على وضع سياسات وخطط أعمال وبرامج من أجل تعزيز مكافحة الفساد فى إفريقيا.
- إيجاد موقف إفريقى موحد بشأن استرداد الأصول الإفريقية الموجودة بدوائر الولايات القضائية الأجنبية.
- تقديم الدعم الفنى للدول الأعضاء فى مكافحة الفساد، لا سيما تلك التى تسعى إلى وضع سياسات وخطط أعمال وبرامج.
- المساهمة فى تعزيز تنفيذ سياسات مكافحة الفساد، وقد انتهى المنتدى لعدد من التوصيات كانت محل تفاعل لكافة المشاركين من دول القارة وعلى رأسها المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد واعتبارها أولوية للتنفيذ والتى تمثلت فى:

أولا: العمل على إعداد خطة استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ومنعه بالقارة، تشمل مجالات التعليم والبحث العلمى والإعلام والقضاء والمكافحة الفنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية، من خلال تشكيل لجنة مشتركة من الأجهزة المعنية لمتابعة الاستراتيجيات الوطنية والخبراء بالدول الإفريقية.

ثانيا: تضافر الجهود لوضع مؤشر إفريقى لقياس الفساد بإفريقيا بحيث يكون نابعا من السياق الإفريقى، ومعبرا عن واقع الحال فى القارة وخصوصيته مع مراعاة فروق الدول الإفريقية بعضها عن بعض.

ثالثا: تدشين منصة قارية من خلال نقاط اتصال وطنية تتولى متابعة تطورات قضايا الفساد ونتائج جهود المكافحة ومتابعة التزام دول القارة الموقعة من حيث قيام كل دولة بإتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات، وفقا لنظامها القانونى ومبادئها الدستورية لضمان الحد من ظاهرة الفساد على أن تجتمع سنويا وتعلن عن نتائج عملها وتوصياتها.

رابعا: إعداد آلية إلكترونية مؤمنة للتبادل الفورى من معلومات عن جرائم الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الدول ذات الاهتمام المشترك، مع التوسع فى نشر جهود أجهزة مكافحة الفساد المختلفة بالدول الإفريقية لتوعية المواطنين وتحفيزهم عن الإبلاغ عن الفساد بكافة صوره.

خامسا: إنشاء آلية قانونية للتعاون بين الدول الإفريقية بشأن استرداد عوائد الفساد تكون على شكل بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد، على أن تكون قرارات هذه الآلية ملزمة لجميع الدول الأطراف.

سادسا: ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات مكافحة الفساد للعمل على تطويرها لتتماشى وخصوصية الدول التى ستطبق فيها، مع التأكيد على الأهداف المشتركة فى الدول الإفريقية لتحقيق مستوى عال من الشفافية.

سابعا: تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتوفير التمويلات التمويلية والفنية وتحقيق المصالح المشتركة.

ثامنا: التوسع فى إبرام بروتوكولات تعاون بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد المصرية، ومراكز التدريب فى الدول الإفريقية فى مجالات منع ومكافحة الفساد ونشر قيم النزاهة.

تاسعا: دراسة وضع آلية منتظمة لعقد المنتدى وبصفة دورية

تضافر الجهود لوضع مؤشر إفريقى لقياس الفساد بإفريقيا بحيث يكون نابعا من السياق الإفريقى، ومعبرا عن واقع الحال فى القارة وخصوصيته مع مراعاة فروق الدول الإفريقية بعضها عن بعض

يعرض فيها الموقف التنفيذى للتوصيات التى تصدر عن المنتديات.

عاشرا: تطوير قدرات الجهات العاملة فى مجال مكافحة الفساد للتعرف على الطرق المستحدثة فى غسل عائدات جرائم الفساد مع اتخاذ إجراءات جادة للتعرف على أسباب ضعف استرداد الأموال فى إفريقيا.

فى إطار نفاذ تلك التوصيات قامت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بتقديم منحة تدريبية للسادة أعضاء المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد وعدد من المنح التدريبية للكوادر الإفريقية العاملة فى مجال الوقاية من الفساد وصل لعدد ٢٥٠ متدرباً من مختلف أنحاء القارة السمراء.

كما حرصت الأكاديمية على تعزيز التعاون مع المجلس فى مجال التدريب حتى يتم الوصول لأكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة.

كما حرصت هيئة الرقابة الإدارية والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد على الاحتفال باليوم الإفريقى لمكافحة الفساد والذى يوافق ١١ يوليو من كل عام تلبية لدعوة المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى إبان كلمته فى المنتدى واستخدام شعار الاتحاد الإفريقى لهذا الاحتفال تضامناً مع القارة الإفريقية فى توحيد شعار العام فكان عام ٢٠١٩ تحت عنوان «نحو موقف إفريقى مشترك لاسترداد الأموال المنهوبة»، وعام ٢٠٢٠ تحت عنوان «نحو محاربة الفساد من خلال أنظمة قضائية فعالة».

وكان لهذا الاحتفال عظيم الأثر فى نشر ثقافة مكافحة الفساد بين كافة الفئات العامة والخاصة من الوسائل المرئية والسمعية، وكذلك التأكيد على التضامن الإفريقى لمكافحة الفساد وتحقيق أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ تحت شعار «إفريقيا التى نريد» والتى تعد أساساً للتحول الاقتصادى والاجتماعى التكاملى طويل الأجل للقارة الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة.